تتضح أكثر فأكثر. فالأمم المتحدة تتحوّل، على يد أميركا، من منظمة للسلام العالمي ولحل المشاكل بالحوار، الى منظمة عسكرية تتخذ قرارات الحرب، وتُعير علماً لكل من يريد من الكبار ان يقاتل. والاتحاد السوفياتي يتحوّل، داخل هذا النظام، الى بائع للمواقف السياسية بالدولار الاميركي؛ وقد انجز آخر صفقة له بنجاح، عندما وافق على دعم قرار الحرب في مجلس الامن، مقابل أربعة ملايين دولار، دفعتها السعودية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٣/١٢/١٩٩٠).

ووسط هذه الحركة الدولية، يحتل النشاط الفلسطيني بشأن حل أزمة الخليج مكانه. ولا تزال م.ت.ف. ومنذ بدء الازمة، تتوخّى «تأمين مقوّمات الحفاظ على الامكانات العربية، وصيانة الثروات العربية، وحماية المنجزات العربية، وحماية الدماء العربية من خطر النزف، على الاخص وان التواجد الكبير للقوات الاجنبية في المنطقة العربية، وتصريحات الحرب المحمومة التي يطلقها حكام واشنطن واتباعها في المنطقة العربية، تحمل، في طياتها، خطر الدمار الكامل والشامل للمنطقة بأسرها. وهذا ما ستسفر عنه نتائج وخيمة على صعيد عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، للعالم كله» (**فلسطين الثورة**، ١١/١١/١٩٩٠).

فالولايات المتحدة الاميركية «لا تريد للعرب ان يتوصّلوا الى حل سياسي لأزمة الخليج، يصون مصالحهم ويبعد عن المنطقة مخاطر استمرار التدخل الخارجي في شؤونها. فما ان يبرز مؤشر لصالح ترجيح كفّة مثل هذا الحل السياسي، حتى تبادر الادارة الاميركية الى قطع الطريق عليه وتعود الى تصعيد لهجتها الحربية ـ العدوانية» (**صوت الوطن**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٠).

وأشارت اوساط اعلامية الى انه، كلما تحركت جهود السلام في منطقة الخليج، ترتفع الاصوات المنادية بالحرب، «ويسير الاتجاهان في خطين متوازيين، وكأنهما كفّتي ميزان تتسارع الاحداث لترجيح احداهما. ويبدو، في الافق، ان حرباً نفسية تدور رحاها في صمت. فالذين ينادون بالسلام من العرب والغربيين والاتحاد السوفياتي يعتقدون بأن الحل لا يأتي الاّ من داخل البيت العربي؛ ولكن بعض العرب وأميركا وبريطانيا لا يروق لهم هذا المنطق، فيرفضونه رفضاً ليس قاطعاً، الاّ انهم، في نفس الوقت، يتريّثون نتائج المقاطعة الاقتصادية علّ العراق يسحب قواته استجابة لقرارات مجلس الامن الدولي العشرة، وقرار مجلس الجامعة العربية، ما عدا اميركا بالطبع، التي تريد ان ترجّح الحرب، ولو نظرياً على الاقل» (زكريا اسماعيل، **القدس**، ١٢/١١/١٩٩٠). وأوضحت الاوساط تلك ان أزمة الخليج كان من شأنها اخراج كل الأزمات التي بدا انها منسيّة. وبالطبع، فان مجابهة هذه الازمات التي يمثل العامل الاسرائيلي طرفاً أساسياً في معظمها لا بدّ ان يكون موضوعاً اميركياً مباشراً لا في أروقة المؤتمر الدولي الموعود فحسب، وانما، أيضاً، فوق مسرح عمليات التواجد العسكري في المنطقة. «وبهذا المعنى، لن تكون الحرب، انْ وقعت، سوى معطى لهذا النزاع الناشب، الطويل والمتواصل، والذي سيتخذ، لا محالة، اشكالاً عديدة» (فاضل الربيعي، **المصدر نفسه**، ٩/١١/١٩٩٠).

وسط تعقيدات الازمة الخليجية، تلك، تقدّم ملك المغرب، الحسن الثاني، بمبادرة دعت الى عقد قمّة عربية عاجلة، في ١١/١١/١٩٩٠. وفور الاعلان عن تلك الدعوة، رحّب عرفات بها، مؤكداً أهمية الاعداد الجيّد لها، «ليكون المؤتمر ناجحاً، وله نتائج ايجابية». كما شدّد عرفات، في حديث له الى حشد من الصحافيين، في بغداد، على ضرورة الربط فيما بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، «وهو الامر الذي اعترف به الرئيسان، الاميركي جورج بوش والفرنسي فرانسوا ميتران... [و] مع ان بوش اعترف بالربط بينهما، لكنه دعا الى تسوية القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج، بينما مبادرة الرئيس ميتران واضحة بهذا الشأن» (وفا، **تونس**، ١٤/١١/١٩٩٠).

وأدلى ناطق رسمي باسم م.ت.ف. بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٠، بتصريح قال فيه: «ان م.ت.ف. التي أكدت، منذ اللحظة الاولى لاندلاع أزمة الخليج، ان الحل العربي هو السبيل الوحيد [الى] معالجة هذه الازمة، والتوصّل الى حل شامل يضمن للجميع الحقوق والمصالح التي تحفظ استقرار المنطقة». وأضاف: «واستناداً الى ما أعلنه جلالة الملك الحسن الثاني، في مؤتمره الصحافي [في